الهدر المدرسي في المنظومة التربوية الجزائرية: رؤية سوسيولوجية في العوامل والنتائج

School Wastage in the Algerian Educational System: A Sociological Perspective on Causes and Outcomes

معبود مريم

MABOUD Meryem

جامعة عبد الرحمن ميرة –بجاية–

تاريخ الإرسال: 13 / 07/ 2026. **تاريخ القبول: 13/ 07/ 2026.** **تاريخ النشر:19 / 07/ 2026.**

ملخص

تتناول هذه الدراسة إشكالية الفعالية في المنظومة التربوية الجزائرية من خلال تشخيص ظاهرة الهدر المدرسي بشقيها: الرسوب والتسرب، بوصفها عائقاً بنيوياً يحول دون تحقيق المدرسة لأهدافها التنموية والقيمية. تنطلق الدراسة من رؤية سوسيولوجية تعتبر الهدر المدرسي ليس مجرد تعثر أكاديمي عابر، بل هو نزيف تدريجي للطاقات البشرية والموارد المادية، ومؤشر صريح على وجود فجوة عميقة بين مخرجات التعليم ومتطلبات المجتمع الحديث. وتتجلى خطورة هذه الظاهرة في كونها تتجاوز أسوار المؤسسة التربوية لتلقي بظلالها على البناء الاجتماعي والنفسي للفرد؛ حيث تؤدي إلى ارتداد المتعلم نحو الأمية المقنعة، مما يغذي ظواهر سلبية كالبطالة، والانحراف، والشعور بالإحباط النفسي والاجتماعي، وهو ما يمثل خسارة قومية لا تُقدر بثمن في مسار الاستثمار في رأس المال البشري. وفي سياق البحث عن جذور هذه الإشكالية، تكشف الدراسة عن تداخل معقد بين عوامل داخلية بيداغوجية وأخرى خارجية اجتماعية؛ إذ يسهم جمود المناهج التعليمية، ونمطية الكتاب المدرسي، واعتماد أساليب تقويم تقليدية تركز على الحفظ والتلقين في خلق بيئة مدرسية طاردة لا تراعي الفروق الفردية ولا تشبع ميول المتعلمين. هذا التعثر البيداغوجي يجد صدىً مكملاً له في العوامل الخارجية المتمثلة في العجز المادي للأسر، والتفكك الأسري، وضيق الأفق الاجتماعي الذي يقلل من شأن المعرفة كأداة للترقي والسيادة. وبناءً على هذا التشخيص المتكامل، تخلص الدراسة إلى أن احتواء هذا الهدر يتطلب استراتيجية وطنية شاملة؛ تبدأ بإصلاح المنظومة التوجيهية وتفعيل أدوار المستشار التربوي ببعدها النفسي، وصولاً إلى بناء شراكة حقيقية بين المدرسة والأسرة والمحيط الاجتماعي، تضمن تمدرس الأطفال وصيانة كرامتهم، وتستعيد للمدرسة هيبتها كمنارة للوعي والفعالية في المجتمع الجزائري المعاصر.

الكلمات المفتاحية: الهدر المدرسي؛ التسرب الدراسي؛ الرسوب المدرسي؛ المنظومة التربوية؛ الفعالية التربوية.

Abstract

This research explores the crisis of effectiveness within the Algerian educational system by analyzing school wastage—comprising both academic failure and dropout—as a major structural barrier to developmental and value-based goals. From a sociological lens, this wastage is viewed as more than a simple academic hurdle; it is a progressive bleeding of human and material resources, signaling a profound disconnect between educational output and the evolving needs of society. The phenomenon's gravity lies in its ripple effects on the individual's social and psychological well-being, often leading to a regression into functional illiteracy. This regression, in turn, fosters unemployment, delinquency, and a deep sense of frustration, representing a significant national loss in the strategic investment in human capital. To understand the origins of this crisis, the study highlights a complex interplay between rigid internal pedagogy and external social pressures. Stagnant curricula, outdated textbooks, and rote-learning assessments create a repellent school climate that fails to engage diverse learners or accommodate individual differences. These institutional flaws are further intensified by external factors such as family financial instability, fragmentation, and a social perception that undervalues education as a vehicle for mobility and sovereignty. Consequently, the study concludes that addressing this wastage requires a holistic national strategy. This involves revitalizing the role of educational counselors and forging an authentic partnership between schools, families, and the social environment to protect children's dignity and restore the school's status as a cornerstone of progress in modern Algerian society.

Keywords: School Wastage; School Dropout; School Failure; Educational System; Educational Effectiveness.

1. مقدمة:

شهدت المؤسسة التعليمية في الجزائر مخاضاً من التحولات البنيوية التي أثرت بشكل جذري على فاعليتها الوظيفية، وأدت إلى خلخلة تموقعها كركيزة أساسية في هرم التنشئة الاجتماعية، هذا التراجع في المتخيل الجمعي وفي الفضاء العمومي وضع المدرسة أمام أزمات بنيوية متلاحقة؛ إذ يبدو أن المقاربات الإصلاحية التي توالت على المدرسة

العمومية منذ فجر الاستقلال لم تنجح في اجتثاث المعضلات القائمة، بل ساهمت في خلق إشكالات أكثر تعقيداً مع مرور الزمن.

وتتفق الكثير من الأبحاث العلمية في حقول السوسيولوجيا والتربية وعلم النفس على أن الاستنزاف الوظيفي الذي يعصف بالمدرسة الجزائرية هو انعكاس مباشر للديناميكية المتسارعة التي يعيشها المجتمع بمختلف أنساقه، فلم يعد الدور المنوط بهذه المؤسسة مقتصرا على التلقين المعرفي، بل تمددت مهامها لتصبح الدرع القيمي الحامي للهوية والمعتقدات في مواجهة تيارات العولمة والحداثة السائلة التي تهدد الاستقرار المجتمعي.

وفي هذا الصدد، يذهب قاسم علي قحوان (2016) إلى أن المدرسة باتت تطرح قضايا شائكة بعد أن اضطرت المؤسسات الاجتماعية الموازية، تحت ضغط الحياة المعاصرة، إلى التخلي عن أدوارها التربوية التقليدية؛ مما ألقى على عاتق المدرسة مسؤولية صياغة الأخلاق، وتلقين القيم الروحية، واحتواء مشكلات الشباب الأسرية والاجتماعية، وصولاً إلى بناء الوعي بالمواطنة وتدبير زمن الفراغ، وهي أعباء جعلت المؤسسة التربوية في صراع دائم مع مقتضيات الاندماج الاجتماعي.

وتتأطر المداخل الجوهرية التي يطمح الوسط التربوي إلى تعزيزها في سلوك الناشئة ضمن ستة مسارات استراتيجية تمثل الهيكل القيمي للمتمدرس؛ وهي: غرس ثقافة حقوق الإنسان والوعي الديمقراطي، مأسسة قيم النزاهة والشفافية عبر إرساء تقاليد المساءلة والتقويم، مجابهة تمثلات العنف والسلوكيات اللامدنية لصالح تكافؤ الفرص والإنصاف الجندري، كما يمتد هذا المسار ليشمل ترسيخ منطق التعاقد في العلاقة بين مختلف الفاعلين (متمدرسين، أساتذة، إدارة، وأسر)، والاهتمام البيداغوجي بالفئات ذات الاحتياجات الخاصة، وصولاً إلى التنشئة على قيم التنمية المستدامة واستكشاف أبعاد القانون الدولي الإنساني (المكي وآخرون، 2015).

بناء على ما سبق، تتجه هذه الورقة البحثية نحو تشخيص أدق الثغرات التي ترهق كاهل المدرسة العمومية في الجزائر، والمتمثلة في ظاهرة "الفاقد التربوي" أو الهدر المدرسي بجناحيه: الرسوب والتسرب. حيث ستسعى الدراسة إلى تفكيك المسببات العميقة لهذه الظاهرة واستجلاء تداعياتها السلبية، مع استنطاق أحدث المعطيات الإحصائية الرسمية المحينة، وذلك من خلال معالجة الإشكالية التالية:

– إلى أي مدى يمثل الهدر المدرسي سواء كان رسوباً وتسرباً انعكاساً لأزمة الفاعلية داخل المنظومة التربوية الجزائرية؟

– ما هي العوامل السوسيولوجية والبيداغوجية الكامنة وراء استفحال هذه المعضلة وتعدد آثارها؟

2. سوسيولوجيا الهدر المدرسي من الرسوب إلى التسرب:

1.2. مفهوم الهدر المدرسي:

يُصنف الهدر المدرسي كبنية مفاهيمية شمولية تتقاطعُ داخلها تمثلات بيداغوجية متعددة؛ فبالرغم من التمايز الوظيفي بين الانقطاع الكلي عن الدراسة (التسرب) وبين التعثر الأكاديمي المتكرر (الرسوب)، إلا أنهما يصبان في نهاية المطاف ضمن المسار ذاته المتمثل في ضياع المردودية التربوية، حيث "يعرف في معجم لاروس اللغوي بالفقدان التدريجي، أو التقليص أو التقليل، ومنه فالهدر المدرسي هو الخسارة التدريجية للطلاب خلال دورة مدرسية معينة، وتحدث هذه الخسارة حسب القرارات التي يتخذها مجلس الأساتذة وفق الحالات التالية: النتيجة السيئة، السلوك السيء، الهجر الذي يقرره التلميذ أو والديه لأسباب اقتصادية او اجتماعية، والهدر المدرسي يشير إلى هدر في حجم الانفاق على التعليم وهو هدر لوقت النظام التربوي، كما أنه تضييع لوقت المجتمع في حد ذاته" (Hakem، 2019).

ونجد له تعريفا آخر في مجال اقتصاديات التربية على أنه " الخسارة الناجمة في عمليات التعليم من خلال أعداد الطلبة الذين رسبوا أو تسربوا وما ترتب عن هذا من خسارة في الإنفاق على التعليم وفي الجهد المبذول فيه" (سلام وآخرون ،2017).

وتعرفه اليونسكو بناء على الأسباب التي أوجدته فالانقطاع أو التسرب المبكر هو الذي يتوقف فيه التلميذ عن الدراسة قبل استكماله للسلك التعليمي...أما في التكرار فالتلميذ يمكث في نفس المستوى الدراسي لمدة سنتين أو أكثر لأنه لم يتمكن من الحصول على الحد الأدنى من المكتسبات التي تمكنه من اجتياز الاختبارات والانتقال إلى السنة الموالية.... تعتبر نسبة الهدر المدرسي مؤشرا قويا على مدى فعالية ونجاعة المنظومة التعليمية، لما تشكله من ضياع للميزانية الضخمة المرصودة للتربية والتكوين، بالإضافة إلى الانعكاسات الخطيرة التي تتمثل في ارتفاع نسبة العودة للأمية والانحراف والجريمة في

وسط القاصرين ... من هنا أتى اهتمام العديد من الباحثين بدراسة أسبابه والانكباب على إيجاد سبل علاجه ومحاربته" (بن رحو، 2016).

2.2. تداعيات الهدر التربوي وارتداداته على النسق المجتمعي:

1.2.2. ارتداداته التربوية: على الصعيد التربوي، الرسوب أو التسرب يؤثران على كفاءة التعليم نفسه، فمكوث الراسب لفترة أطول مما يجب يؤدي إلى التقليل من فرص قبول طلاب آخرين يرغبون في هذا النوع من التعليم.

2.2.2. ارتداداته الاجتماعية: على الصعيد الاجتماعي لا يمتلك المتسرب أو الراسب صفات المواطن الصالح على النحو الذي ينشده المجتمع، فيكون بذلك أقل قدرة على التكيف الاجتماعي.

– بالإضافة إلى أن التسرب يزيد من حجم المشكلات الاجتماعية كالانحراف وجنوح الأحداث.

3.2.2. ارتداداته الاقتصادية: على الصعيد الاقتصادي يمكن تقدير الخسارة المادية بحساب كلفة الطالب الواحد، وحساب أعداد السنوات التي احتاج إليها الراسبون لتخرجهم، وحساب أعداد المتسربين، والتي كلها تنعكس بالسلب على الاقتصاد الوطني، مما لا يتيح فرصة للإنفاق على تحسين نوعية التعليم.

4.2.2. ارتداداته النفسية: على الصعيد النفسي فإنه:

– بسبب الفشل المتكرر تتكون لدى الراسب مشاعر النقص والفشل والإحباط النفسي قد يؤدي به إلى اتخاذ سلوك عدواني اتجاه الآخرين.

– كما أن المتسرب وفي كثير من الأحيان يتكون لديه شعور بالبعد عن القيم الاجتماعية والأخلاقية والدينية." سلام وآخرون، (2017).

3.2. أنماط الهدر المدرسي:

1.3.2 التسرب المدرسي (المفهوم، الدوافع والارتدادات):

يُشير التسرب المدرسي إلى حالة الانسحاب الكلي من المنظومة التعليمية، مما يؤدي إلى تلاشي الصلة المعرفية والتربوية بين المتعلم ومحيطه المدرسي، وهذه الوضعية

تضع المدرسة الجزائرية أمام معضلة حقيقية بالنظر إلى آثارها السلبية التي ترهق كاهل المجتمع. فبالرغم من أن ظاهرة التسرب أصبحت عابرة للجنسين، إلا أن الرصد الإحصائي أثبت تفوقاً ملحوظاً للذكور في معدلات الانفصال عن الدراسة مقارنة بالإناث، هذه المفارقة تتجاوز حدود الجغرافيا المحلية، لتبرز كإشكالية عالمية تتقاسمها الجزائر مع العديد من المجتمعات التي تعاني من اختلالات في الهدر التربوي.

فقد" كانت الصعوبات الدراسية لدى الذكور، وارتفاع نسبة الانقطاع الدراسي الملحوظة خلال العقدين الاخيرية في الكثير من البلدان، سواء المتقدمة منها أو السائرة في طريق النمو، حافزا للدفع بالباحثين إلى تحليل هاتين الظاهرتين من زوايا مختلفة، وقد حاول العديد منهم رصد الكواشف التي تمكن من الوقاية من الهدر المدرسي وتقليص الفارق في النجاح مابين الذكور والإناث. وبصفة عامة في البلدان المتقدمة حيث يتميز التمدرس بإجباريته، وحيث تحظى الإناث بنفس فرص ولوج المدرسة وخدماتها، فإن هؤلاء يحققن النجاح بشكل أفضل من الذكور...ويتساءل الباحثون عن سبب انقطاع الذكور عن الدراسة بنسبة أكبر من تلك المسجلة في أوساط الإناث، بالرغم من خضوع كليهما لنفس النظام التربوي، ونفس الممارسات البيداغوجية والتقييمية وقد تناسلت مجموعة من الأسئلة عن هذا التساؤل وهي من قبيل:

– ماهي السلوكيات والمواقف المغذات تجاه المدرسة، والتي تدفع بالإناث إلى مزيد من الاهتمام بالدراسة، وإلى مزيد من احترام شروط العالم المدرسي، التي تمكنهن من المثابرة والاجتهاد أكثر من الذكور؟

– هل يمكن حث الذكور على تبني نفس السلوكيات والمواقف المدرسية، على اعتبار أنها تغيرات ينبغي لها أن تترجم بتحسين للنجاح والمثابرة، وكذا بتقليص حدة الانقطاع المدرسي من دون الحصول على شواهد؟" (الحراحشة وآخرون، 2016).

أ. دوافع التسرب المدرسي:

هناك عدة دوافع ومسببات تقف وراء تسرب الطلبة وانقطاعهم التام عن الدراسة، منها ما يعود إلى المدرسة مثل تسلط الإدارة المدرسية، وانعدام التخطيط وعدم الثبات في الاستجابات وردود الأفعال، والاضطراب في إعطاء الوعود والتهديدات، واستعمال الخطاب

بشكل خاطئ وغير مجدي، وصعوبة اللغة التي يستخدمها المعلم في تعليمه الصفي. وهناك أسباب أخرى يقف وراءها كل من الطالب والمنهج التربوي منها:

– **مستوى القدرة العقلية للطالب**: هناك اختلاف بين الطلاب في مستوى القدرات العقلية فبعضهم قد لا تناسبه نوعية المادة التعليمية التي يقدمها المعلم فإذا كان مستوى المادة التعليمية منخفضا أدى ذلك إلى سأم المتفوقين وضجرهم، وإذا كان مرتفعا أدى إلى شرود ذهن الطالب منخفض الذكاء، وفي كلا الحالتين يكون ذلك مبررا قويا ودافعا حاسما للطلبة في إحداث مشكلات صفية تؤدي إلى عدم الانضباط.

– **لكتاب المدرسي**: المرجع الأساسي الذي يستقي منه الطالب معلوماته أكثر من غيره من المصادر فضلا عن أنه الأساس الذي يستند إليه المعلم في إعداد دروسه قبل أن يواجه طلابه داخل الفصل الدراسي

– **المنهج المدرسي**: الخبرات التي تقدمها المدرسة لطلبتها تحقيق لرسالتها وأهدافها ووفق خطتها في حقيق الأهداف المرجوة.

وعلى الصعيد الأسري، فالأهل الذين يقدرون المدرسة يحترمون جهود المعلمين إنما يشجعون تبني اتجاهات إيجابية نحو المدرسة وأنظمتها لدى أولادهم وعلى العكس من ذلك الأهل الذين يقللون من أهمية المعلم والتعليم، ولا يمكننا تجاهل الأثر الذي يتركه الأقرباء وغيرهم من مناصري التعليم المدرسي، مما يساعد في تكوين نظرة إيجابية تجاه المدرسة، ويخلق في نفس الطالب دافعا قويا في الرغبة في التعلم والالتزام بالنظام المدرسي." (الحراحشة وآخرون، 2016).

ب. صفات الطلبة المتسربين من المدارس:

حقيقة "هناك عدة سمات ميزت الطلبة المتسربين أبرزها القدرات العقلية المحدودة ويعرفون من خلال درجاتهم المتدنية في التحصيل الدراسي أو من خلال رسوبهم، وهناك من يحوزون ظروفا اقتصادية صعبة، فهم مضطرون للبحث عن فرص عمل سهلة مثل البائع الجوال أو بعض ورش السيارات وغيرها مما يعيقهم عن إكمال دراستهم...وذووا الفئة المجبرة على التسرب وهم الأفراد الذين تركوا المدرسة نتيجة لبعض الأزمات أو المشكلات

الشخصية أو الأسرية أو فقر الأسرة المفاجئ نتيجة تعرشها لأزمة معينة، وذووا الأسر المفككة اجتماعيا حيث أن الطالب الذي لا يجد المناخ الأسري الملائم يكون دائما مشغولا بالجو المشحون بين أفراد أسرته فيتسم أداؤه بالقلق والتوتر، فحاجة الطالب للأب والأم من ضروريات حياته، وذووا السلوك الخاص حيث أنه ولظروف نفسية واجتماعية واقتصادية عديدة تنعكس سلبا على الطلاب فتجد البعض منهم قد اكتسب سمات سلوكية سيئة تنعكس على التزامه المدرسي ومنها (عدوانية كلامية، عنف جسدي تجاه الآخرين أو تجاه المعلمين، صعوبات التركيز، اضطرابات عاطفية..." (منصور وآخرون، 2014).

ج. تداعيات التسرب المدرسي:

هناك أخطار كثيرة تترصد المتسربين من الدراسة، نحاول هنا التطرق إلى أكثرها شيوعا وهي:

– تسرب الطالب قبل أن يتم نضجه وتكتمل خبرته تجعله أقل كفاية في العمل وأقل إنتاجا لو قدر له أن يواصل دراسته، وهذا ضياع للطاقات البشرية في المجتمع.

– عدم اهتمام وتقدير المتسرب لقيمة الوقت، وعدم الرغبة في التعاون والعمل مع الجماعة وضعف روح الانتماء والقدرة على الابتكار والإنجاز، وكلها قيم هابطة ناتجة عن ضعف نوعية الفرد مما ينعكس لسبا على المجتمع

– إن أعداد المتسربين سوف تلتحق عاجلا أم آجلا بسوق العمل، بيد أن هذا السوق لم يعد بمقدوره استقبال مثل هذه الأيدي العاملة، نظرا لأن سوق العمل وفقا للتطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة يتطلب قوى بشرية ماهرة، وتمتلك خبرات ومهارات تمكنها من الوقوف أمام المستحدثات التي تظهر متلاحقة في ميادين العمل المختلفة

– إن انخفاض مستوى الوعي التربوي والاجتماعي والسياسي لدى الشاب سيعكس نفسه على مدى قدرتهم على إدراك الأخطار التي تحيط بأمتهم وبالتالي اندفاعهم في الذود عن وطنهم، وحرصهم على حماية مكتسبات ثروتهم، إلى سهولة انخداعهم بالدعايات الاستعمارية والإشاعات التي تعدها الدوائر المشبوهة.

– وجود التسرب في المجتمع يشكل عائقا في إيجاد مجتمع متجانس يتمتع أفراده بقدر مقبول من أساسيات الثقافة والمعرفة، فوجود فئة المتسربين لا يساعد على إيجاد قدر من

التفاهم والتعامل المشترك بين أفراد المجتمع مما يؤدي إلى سير المجتمع نحو التخلف والتدهور

– يؤدي استمرار التسرب إلى استمرار الجهل والتخلف فتسيطر العادات والتقاليد البالية التي تحد من تطور المجتمع مثل (الزواج المبكر، سيطرة الأبوية المطلقة)، وتؤدي كذلك إلى حرمان أفراده من حقوقهم، ويتحول المجتمع إلى مجتمع مقهور ومسيطر عليه.

د. تداعيات ظاهرة التسرب على المتعلم والاسرة والمجتمع:

مما لا شك فيه أن لهذا النزيف التربوي ارتدادات خطيرة تتخطى جدران القسم لتصيب البناء النفسي والاجتماعي للفرد والمحيط، فعلى الصعيد الذاتي، يجد المتسرب نفسه مجرداً من متطلبات النمو في طفولته، مدفوعاً بضغوط العوز نحو العمالة المبكرة لمساندة والديه في تأمين الاحتياجات المعيشية الأساسية، وهو ما يرهن ترقيه الاجتماعي مستقبلاً ويحرمه من الولوج إلى قطاعات الشغل المهيكلة ذات المكانة المرموقة، وبموازاة ذلك، يتشكل لديه نوع من الاغتراب النفسي ويطغى عليه الشعور بالعجز وتراكم العقد النفسية والفشل، مع تذبذب حاد في تقدير الذات وحساسية مفرطة تجاه النقد الخارجي؛ لإدراكه العميق بأن هشاشة رصيده المعرفي والثقافي تحول بينه وبين الاندماج الفعال أو التكيف المرن مع التحولات المتسارعة التي يفرضها المجتمع من حوله.

وفيما يخص البعد الأسري والمجتمعي، يتحول المتسرب إلى فاعل هش يفتقر للآليات الإدراكية اللازمة للمشاركة في عملية البناء والتنمية، بل قد يتحول إلى رافد يغذي دورات التخلف في بيئته المحلية، مع ميل متزايد نحو الاستقطاب من قِبل الجماعات الهامشية التي تتبنى قيما ومعايير سلوكية غير منضبطة. ويضاف إلى هذا المشهد القاتم أن شح الخبرات والضعف الحاد في الإعداد التأهيلي يحصر خياراته في وظائف هامشية ذات عوائد مادية زهيدة؛ مما يعني أن الفرد حين يتقلد مسؤولية رئاسة أسرة مستقبلاً، سيصطدم بعجز بنيوي في توفير المتطلبات الحياتية والمعيشية الكريمة، وفشل في تحقيق الحراك الثقافي والمادي المنشود لذويه. هذا الوضع يجعله أقل قدرة على الصمود في وجه التقلبات، ويحول مسار حياته الأسرية إلى حالة من عدم الاستقرار، مما يجعله في نهاية المطاف حائط صد أمام طموحات الارتقاء بمستوى معيشة أسرته.

ويطال التسرب حتى النسق المجتمعي حيث أن "هذه الظاهرة الخطيرة ليست مشكلة تربوية فقط، فهي مشكلة يتخطى تأثيرها ظواهر اجتماعية في النظام العام للمجتمع كله، والخسارة التي يسببها التسرب هي خسارة لا يستهان بها فهي تتراوح بين ارتفاع نسبة الأمية أين يعتبر المتسرب أميا صغيرا، قد يكون سببا في التأخر الحضاري للأمم، وزيادة ظاهرة أطفال الشوارع وزيادة الأعباء المالية على الدولة من حيث حجم الإنفاق في مقابل أن العائد يكون مهدرا، وهدر الموارد البشرية للأمة إذ أن وجود طاقات بشرية كبيرة غير مؤهلة للشروط الضرورية للإنتاج يؤدي إلى فاقد اقتصادي كبير ذي تأثير سلبي عالي." سهو الناصر، (2014).

هـ. لمحة عن إحصائيات التسرب في المدارس الجزائرية:

ترجم البيانات الرقمية المجمعة من موقع منظمة اليونيسكو في تقريره السنوي، تحديدا تقرير لحصيلة سنة 2022 حجم التحدي الذي تواجهه المدرسة الجزائرية، حيث:

"تعكس القراءة التحليلية للمشهد التربوي الراهن في الجزائر طفرة كمية ونوعية تهدف إلى إعادة تموضع المنظومة التعليمية ضمن سياقات الحداثة والرقمنة؛ حيث اتسعت رقعة التمدرس لتستوعب ما يربو عن 11 مليون تلميذ مع مطلع سبتمبر 2022، مسجلةً زيادة سنوية لافتة قدرها 425 ألف منتسب جديد للمؤسسة التربوية. ولم يكن هذا النمو مجرد تمدد ديموغرافي محض، بل واكبه تحول جوهري في الركائز اللسانية والبيداغوجية، تجسد في القرار الاستراتيجي بإقحام اللغة الإنجليزية لغةً أجنبية ابتداءً من السنة الثالثة ابتدائي، بالتوازي مع دفع عجلة التحول الرقمي عبر تزويد أزيد من 1600 مدرسة ابتدائية بالأجهزة اللوحية، مما أتاح لعشرات الآلاف من المتمدرسين حوالي 71,280 تلميذ، التعامل مع وسائط معرفية تفاعلية لتخفيف عبء المحفظة المدرسية، بيد أن هذا النجاح الإحصائي في تعميم التعليم (الذي بلغت نسبته 97٪ في الطور الابتدائي وفق المسوحات العنقودية) يواجه تحدياً بنيوياً يتمثل في سبل الوقاية من الهدر المدرسي؛ حيث تتركز الجهود الحالية على تحويل المدرسة من مجرد فضاء للاستيعاب الكمي إلى بيئة حاضنة تضمن الاستقرار الاجتماعي، لاسيما وأن 90٪ من الأطفال والفتيان (بين 5 و17 سنة) ينحدرون من أسر تستفيد من برامج الحماية الاجتماعية، مما يجعل جودة التعلم صمام

الأمان الوحيد لضمان استمراريتهم في المسار الأكاديمي (منظمة اليونيسف الجزائر، 2022)

النموذج الذي اعتمدته مبادرة لتحديد الجوانب المختلفة للأطفال الخارجين عن المدرسة أو غير المتمدرسين يعتمد على خمس أبعاد تحليلية أولها كون الأطفال الذين وصلوا إلى السن الذي يمكنهم من الدخول للصف التحضيري ولم يسجلوا في المدارس الابتدائية، أما الثاني فهم الأطفال الذين وصلوا إلى سن التمدرس ولم يسجلوا في المدارس الابتدائية أو المتوسطة، والثالث يركز على الأطفال في العمر المتوسط ولم يسجلوا في المدارس الابتدائية أو الثانوية والرابع الأطفال المسجلين في المدارس الابتدائية والمعرضون لخطر التمدرس، أما الخامس والأخير فهو الأطفال الملتحقين بالمدارس الثانوية والمعرضين لخطر التسرب.

كما " تشير إحصائيات المرصد الوطني لحماية الطفولة (منظمة غير حكومية) المعلن عنها عشية الاحتفال باليوم المغاربي للطفولة والمصادف ليوم 17. من فبراير من كل عام إلى أن الجزائر تسجل سنويا أزيد من مئتي ألف حالة تسرب مدرسي، في حين يوجد أكثر من نصف مليون طفل خارج مقاعد الدراسة.

ويشير المرصد إلى أن مراكز التكوين المهني تستوعب نحو ثلاثمئة ألف من هؤلاء، في حين يبقى مئتا ألف منهم بدون مستقبل معلوم.

وتحصي وزارة التربية وفقا لمعطيات الموسم الدراسي 2014/2015 أكثر من 8.5 مليون تلميذ في مختلف الأطوار يؤطرهم نحو 668ألف عامل ينتشرون عبر25 ألفا و496 مؤسسة مدرسية.

وتمثل فئة الأطفال ما نسبته30٪ من مجموع سكان الجزائر، بعدد يبلغ12 مليونا وثمانمائة ألف طفل، ويمثل الأطفال ما تحت سن الرشد (ما بين ست سنوات و18 سنة) نسبة63٪، في حين تتجاوز نسبة من هم أقل من خمس سنوات20٪، وهناك العديد من العوامل التي ساهمت في تفاقم مشكلة التسرب المدرسي في المدارس العمومية الجزائرية منها ما هو داخلي يتعلق بطبيعة النظام التعليمي المعمول به وما يتضمنه من مناهج ووسائل وفاعلين، ومنها ما هو خارجي مرتبط بالمؤسسات الاجتماعية الأخرى بشقيها الرسمي وغير الرسمي فإذا رجعنا إلى العوامل الداخلية يمكن الإشارة إلى: أنه" تشكل الهندسة البيداغوجية

للمناهج حجر الزاوية في بناء شخصية المتعلم؛ إذ يطمح المصممون من خلالها إلى خلق توازن دقيق بين المحتوى المعرفي وبين الاحتياجات السيكو–فيزيولوجية والوجدانية للتلاميذ، بهدف تحقيق التكيف المرن مع المحيط الاجتماعي. ومع ذلك، تبرز العلاقة الارتباطية بين المنهاج وبين الهدر المدرسي حين يفشل هذا الأخير في مراعاة الحمل الإدراكي للمتمدرس؛ فإما أن تتحول المواد إلى عبء ثقيل بفعل كثافتها وتعقيدها المفاهيمي، أو تسقط في فخ التبسيط المفرط الذي يولد سأما إبستمولوجيا لدى الطالب، مما يؤدي في كلتا الحالتين إلى فقدان الرغبة في الاستمرار واختيار الانسحاب كبديل عن الإحباط.

وفيما يخص الكتاب المدرسي، تبرز معضلة الاغتراب المعرفي حين يصطدم المضمون النظري بالواقع المعاش؛ إذ يجد التلميذ نفسه أمام فجوة عميقة بين مادة تعليمية مثالية وبين حقائق يومية مغايرة تماما، مما يولد لديه حالة من الارتباك والتشكيك في جدوى المعرفة المدرسية وفصلها عن سياقاتها الحياتية.

أما آليات التقويم التربوي، فهي لا تزال تفتقر إلى البعد التنموي الشامل؛ حيث اختزل الفعل التقويمي في ثقافة الاختبار التي أصبحت غاية في حد ذاتها بدلا من كونها وسيلة للارتقاء. إن الارتهان المستمر للمستويات الدنيا من الهرم المعرفي ـــالمتمثلة في الذاكرة والاجترارـــ أدى إلى إقصاء الملكات العليا كالنقد والتحليل والتركيب، وهو ما يظلم فئات واسعة من ذوي المواهب غير النمطية. هذا القصور في أدوات القياس لا يشوه صورة التحصيل الحقيقي فحسب، بل يساهم في مأسسة الفشل الدراسي وتوجيه الناجحين نحو مسارات لا تتوافق مع ميولهم، مما يراكم الإحباطات النفسية التي تنتهي غالبا بقرار التسرب.

وتتوج هذه الاختلالات في عملية التوجيه المدرسي، التي يفترض أن تكون إجراء مصيريا لتحديد معالم المستقبل المهني؛ غير أنها في الواقع تقع غالبا تحت طائلة الحسابات الإدارية ومنطق الخريطة المدرسية المحكوم بالكم والنسب المئوية. إن تغييب المعايير العلمية والميول الشخصية لصالح القرارات البيروقراطية القائمة على النقاط الصماء، يخلق حالة من الرفض النفسي لدى التلاميذ الذين يجدون أنفسهم موجهين قسرا نحو تخصصات لا تلبّي تطلعاتهم؛ وهو ما يجهض دافعيتهم للتعلم ويقودهم حتما نحو نبذ

المنظومة التعليمية برمتها، رغم أن الكثير منهم يمتلكون طاقات إبداعية كانت ستنفجر لو وضعت في سياقها الصحيح.

وتعد الإدارةُ المدرسية هي الأخرى بمثابة الحوكمة التربوية والقطب المحوري الذي تقع عليه مسؤولية التوفيق بين الغايات المجتمعية والاحتياجات المعرفية للمتعلم؛ فهي المنوط بها ضبط الإيقاع البيداغوجي وتأمين مسار التحصيل الدراسي. غير أنّ القراءة الفاحصة لواقع التسيير الراهن تكشف عن حالة من الوهن التنظيمي وقصور في التخطيط الاستراتيجي، يتجلى بوضوحٍ في التوزيع غير المتكافئ للزمن المدرسي، وهو ما يشكل عائقا إضافيا لاسيما للمتمدرسين القاطنين في مناطق جغرافية نائية؛ إذ يؤدي التباعد المكاني وصعوبة التنقل إلى ضياع العتبات الأولى من الحصص الدراسية، مما يورث الطالب حالة من الشتات المعرفي وضعفا في الاستيعاب التراكمي. والملاحظ أيضا هو انزياح الدور الإداري نحو المادية البحتة على حساب الوساطة البيداغوجية، حيث بات التركيز منصبا على الجوانب اللوجستية، مع إغفال البعد الإرشادي والتربوي الذي يمثل جوهر وظيفة المستشار أو المرشد. إن هذا الانفصام عن المهام التربوية يجعل الإدارة شريكا مباشرا في تضخم معدلات الانفصال عن الدراسة.

وعلى نقيض هذا القصور، يمتلكُ مديرُ المؤسسة "فاعليةً قيادية" كفيلةً بلجم ظاهرة التسرب وتطويق تداعياتها، وذلك في حالِ تفعيلِ دوره كرقيبٍ تربوي يتتبعُ بدقةٍ انتظامَ الدوام المدرسي ويرصدُ مسببات الغياب. ويتعززُ هذا الدورُ من خلال بناء "جسور ائتمانية" مع أسر المتعلمين، قائمة على الثقة المتبادلة لضمان استجابتهم للمبادرات الإصلاحية. وبموازاة ذلك، تكتملُ مهام القيادة التربوية من خلال الإشراف النوعي على الأداء التدريسي للمعلمين، وتوجيههم نحو تبني مقاربات إنسانية وبيداغوجية تراعي خصوصيات الطلاب وتوفرُ لهم مناخاً صفياً آمناً ومحفزاً، مما يحولُ دون تحول المدرسة إلى بيئة طاردة، بل يجعلها فضاءً للاستبقاء المعرفي والارتقاء الاجتماعي.

وأخيرا الوساطة البيداغوجية (المستشار التربوي) حيث تكتسي وظيفة الإرشاد التربوي أهمية استراتيجية داخل النسق المدرسي، فهي تمثل حلقة الوصل التي تضطلع بمهامٍ يعجز الطاقم الإداري أو التدريسي عن فك شفراتها، نظراً لغياب عنصر الأمان الائتماني في العلاقة التقليدية بين الطالب وسلطة المعلم. إن هذه الثقة الجوهرية هي المفتاح الوحيد

لتشخيص المسببات الخفية للمشكلات وبلورة بدائل علاجية ناجعة. ومن هذا المنطلق، يعمل المستشار التربوي كمنظومة إنذار مبكر تساند المدير والمعلم في رصد الفئات الهشة والمتمدرسين المهددين بالانفصال عن المقعد الدراسي، من خلال تحليل الملامح السلوكية وإشارات المعاناة الصامتة التي قد تظهر على الطلاب أثناء زياراتهم لمكتب الإرشاد (نقاز).

بيد أن مسببات الهدر المدرسي في السياق الجزائري لا تتوقف عند غياب الإرشاد، بل تمتد لتشمل عوائق بيداغوجية ولوجستية مركبة؛ بدءا من التحديات الجغرافية المتمثلة في بعد المؤسسات التعليمية وأزمة النقل، وصولا إلى الترهل في قنوات التواصل المؤسساتي بين الإدارة والأولياء فيما يخص تتبع غيابات الأبناء. كما يبرز نقص تعميم التعليم التمهيدي (ما قبل المدرسة) كفجوة تؤدي إلى وقوع الطفل في فخ الاغتراب الثقافي عند انتقاله المفاجئ من بيئة البيت إلى بيئة المدرسة. ويضاف إلى ذلك تواضع الكفايات المهنية لدى بعض المعلمين وجمود الأساليب الديداكتيكية المتبعة، بالتوازي مع الضغوط الأسرية التي تدفع الأبناء نحو مسارات التعليم الثانوي العام بشكل قسري، متجاهلة ميولهم المهنية أو ملكاتهم اليدوية التي قد تضمن لهم نجاحا أكبر في التعليم الفني. إن هذا الانحياز الأسري المحكوم بهوس كليات القمة (كالطب والهندسة) يولد ضغطا سيكولوجيا هائلا على الطالب، ينتهي في غالب الأحيان بالانكسار الأكاديمي أو التوقف الاضطراري عن إتمام المسار الدراسي (الحراحشة، 2016). وفي ضوء مراجعة الأدبيات البحثية التي سعت لتفكيك هذه الظاهرة، برزت حزمة من المسارات الإصلاحية والتدابير الوقائية الكفيلة بتقليص حدة الهدر المدرسي، ويمكن إيجاز ملامحها في:" عدم طرد التلاميذ دون السادسة عشر (16) في جميع اطوار التعليم ومنح فرص الإعادة خاصة للتلاميذ الذين لم يسبق لهم إعادة السنة، كذلك العمل على توسيع الُسام الخاصة والمسائية بالنسبة للتعليم الثانوي والشروع الفعلي في الدراسة خلال الأسبوع الاول من انطلاق الدراسة، كذلك تتكفل كل مؤسسة بمعالجة قضايا تمدرس التلاميذ قصد إيجاد الحلول لها تذليلا للصعوبات التي تعترض التلاميذ وأوليائهم في بداية كل موسم دراسي" (وزارة التربية الوطنية، 2005).

2.3.2. الرسوب المدرسي (المفهوم، والدوافع)

تتشعب المسارات الاصطلاحية التي تقارب معضلة التعثر الدراسي داخل الأدبيات الأكاديمية، إذ يتقاطعُ مفهوم الرسوب تارة مع تمثلات الفشل، وتارة أخرى مع

دلالات التخلف أو التأخر المعرفي، وبالرغم من هذا التعدد الدلالي، إلا أن هذه المفاهيم تتوحد إبستمولوجيا لتصف واقعا مأزوما بدأ ينخر جسد المدرسة العمومية، مهددا بخلخلة الركائز القيمية للمجتمع بأسره، وفي هذا السياق الإشكالي، يشار إلى مصطلح الرسوب بوصفه:

"إخفاق الطالب في الوصل إلى المستوى المطلوب لنقله إلى صف أعلى، مما ينجم عنه بقاؤه للإعادة في الصف نفسه لمراجعة المنهج وذلك للوصول إلى المستوى المطلوب في السنة الدراسية التالية، أو هو الممارسات التي تجعل الطالب لا يحقق الحد الأدنى المطلوب من المعايير العلمية والأكاديمية اللازمة للنجاح والتي تحددها أنظمة وزارة التربية والتعليم لتلك الدولة مما يقوده إلى إعادة صفه، بينما يرفعٌ رانه للصف التالي، وفي المقابل يعرف الترفيع التلقائي: بأنه الممارسات التي تسمح للطالب نفسه متابعة الدراسة في العام المقبل مع بقية مجموعة الزملاء دون تحقيق الحد الأدنى من المعايير المطلوبة، ويحدث الرسوب عادة عندما يبدأ الطالب سنة دراسة جديدة في الصف نفسه الذي درسه في السنة السابقة بدلا من الانتقال إلى صف أعلى جنبا إلى جنب مع أقرانه، ويطلق عليه أحيانا مصطلح 'لاستبقاء' أو 'الاحتفاظ' أو 'التكرار'"(إيمان علي التميمي، (2014) فالرسوب الدراسي يعتمد اعتمادا كليا على النجاح الأكاديمي ودرجة التحصيل المدرسي.

ومن أكثر الأسباب التي تؤدي للرسوب المدرسي نجد:

أ. ضعف التحصيل المدرسي:

ضعف التحصيل المدرسي هو الآخر مظهر من مظاهر الرسوب في المدرسة ويعني: "قدرة الطالب على التوفيق بين قدراته العقلية ومواهبه المختلفة مع مستوى التحصيل المدرس الذي يحرزه أو يصل إليه في الحقيقة من خلال قيامه بتعلم المهارات المختلفة التي تؤدي إلى تعلم المواد التعليمية المتنوعة التي يجب على الطالب أن يتعلمها أثناء تواجده في المدرسة وقيامه بتحقيق مطالبها المتعددة، كما ويعني التحصيل المدرسي الحصول على العلامات والدرجات العالية في المواضيع التعليمية التي تدل على قدراته الخاصة ومكانته بين طلاب صفه أو طلاب مدرسته" (نصر الله، 2004).

ب. أسباب ضعف التحصيل:

تعدّ محددات التعثر الدراسي مصفوفة معقدة تتقاطع فيها أبعاد بيولوجية ومؤسساتية؛ حيث تبرز الحالة الصحية والجسدية للمتعلم كمعطى أولي قد يعيق مسار نموه المعرفي ويؤدي حتما إلى انحدار مستوى تحصيله. وبالموازاة مع ذلك، يظهر دور الأسرة كعامل ضغط سيكولوجي حين تتبنى استراتيجيات إلحاحية تدفع بالابن نحو التفوق القسري وتحقيق معدلات إنجاز عالية، دون مراعاة لاستعداداته الذهنية أو ميوله الذاتية. كما تلعب الهشاشة المادية والاجتماعية التي قد تكتنف الوسط الأسري دورا محوريا في زعزعة استقرار المتمدرس، مما يدفعه اضطراريا نحو الغياب المتكرر أو الانفصال التام عن المدرسة. وفي سياق متصل، تتحمل البيئة التعليمية نصيبا وافرا من المسؤولية، سواءً عبر جمود المناهج ونمطية النظم التربوية، أو من خلال تواضع الكفايات البيداغوجية للمعلم وغياب الجاذبية في أساليبه التدريسية، مما يحول دون إرساء جسور التفاعل النشط بين المتعلم والمادة العلمية المقدمة.

ولا ينفصل الفضاء الإعلامي بمختلف وسائطه عن هذا السياق؛ إذ تساهم الاستهلاكية الرقمية في استنزاف زمن التمدرس وصرف اهتمام الطالب عن أولوياته الأكاديمية، فضلا عن تعريضه لتمثلات العنف والاضطراب القيمي التي تكرس السلوكات المنحرفة. ويتفاقم هذا المشهد المأزوم عند اقترانه بمناخات يسودها العقاب البدني أو اللفظي داخل الأسرة أو المدرسة، مما يولد لدى الطالب شعورا بالاغتراب التربوي يجهض لديه الرغبة في الاستمرار التعليمي" (نصر الله، 2004). وعلاوة على هذه المؤثرات، يبرز التضخم العددي أو الاكتظاظ الصفي كعائق بنيوي يحول دون الاستيعاب الفعال وتلقي الدعم الفردي، بالتوازي مع الكثافة المعرفية للمواد المبرمجة التي لا تضع في الحسبانِ التوافق العمري أو التناسب مع القدرات الإدراكية الحقيقية للمتعلم، مما يضع جودة التحصيل في مهب الريح.

3. خاتمة:

بناءً على ما تقدم من تحليل سوسيولوجي لظاهرة الهدر المدرسي في الجزائر، اتضح جليا أن هذه الظاهرة لم تعد مجرد خلل تقني في المسار الدراسي، بل هي إعاقة بنيوية تمس جوهر العملية التربوية وتعصف بفعالية المدرسة العمومية. وبالإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة، يمكن حصر النتائج العامة في النقاط التالية:

– أثبتت المعطيات أن الهدر المدرسي، بشقيه (الرسوب والتسرب)، يمثل نزيفا حقيقيا للموارد البشرية والمادية، فالرسوب ليس مجرد إعادة سنة دراسية، بل هو عائق بيداغوجي يقلل من فرص الاستيعاب ويخلق حالة من الاكتظاظ التي تقتل الإبداع داخل القسم، أما التسرب فهو النتيجة الحتمية لهذا التعثر، أين تتحول المدرسة من حضن تربوي إلى بيئة طاردة تخرج الطفل إلى المجهول قبل اكتمال نضجه.

– أجابت الدراسة عن مسببات الظاهرة بالكشف عن تقاطع خطير، فمن جهة، تعاني المدرسة من صلابة في المناهج، وأساليب تقويم تقليدية تعتمد على الحفظ، وتوجيه مدرسي إداري لا يراعي ميول المتعلم. ومن جهة أخرى، تبرز الأسرة كعامل حاسم؛ فبين ضغط الوالدين لتحقيق معدلات خيالية وبين العجز المادي للأسر الفقيرة، يجد التلميذ نفسه وحيداً أمام خيار الانسحاب، خاصة في ظل ضعف دور "المستشار التربوي" الذي استُنزف في المهام الإدارية على حساب المرافقة النفسية.

– لا تقتصر آثار الهدر على الأرقام الاقتصادية، بل تمتد لتلمس الجانب البشري العميق. فالتلميذ المتسرب أو الراسب يعاني من شرخ نفسي يتجسد في الشعور بالنقص، الفشل، والإحباط، مما يولد سلوكاً عدوانياً تجاه المجتمع. إننا أمام جيل يفقد ثقته في المعرفة كمصعد اجتماعي، ويرتمي في أحضان الأمية المقنعة أو عمالة الأطفال، وهو ما يعد خسارة إنسانية لا تقدر بثمن لكرامة الفرد ومستقبل الوطن.

4 . المراجع :

بن رحو، ن. (2016). المواكبة التربوية ودورها في تجويد التعليم ومحاربة الهدر المدرسي دراسة ميدانية. *مجلة التدريس*، العدد 8.

التميمي، إ. ع. (2014). الرسوب في المدارس: الأسباب والعلاج. *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات*، العدد 34.

الحراحشة، م. ع. وحمد، أ. ع. م. (2016). ظاهرة التسرب المدرسي وأثرها على التنمية ودور المدرسة والمؤسسات المجتمعية. *فعاليات مؤتمر دور القطاع الخاص والأهلي في تنمية الموارد البشرية بالوطن العربي.*

سلام، ب. وبن كريمة، ب. (2017). العوامل التعليمية لظاهرة الهدر التربوي في المدرسة الجزائرية من وجهة نظر أساتذة التعليم الثانوي. *مجلة دراسات نفسية وتربوية*، العدد 18.

قحوان، ق. ع. (2016). *إضاءات في أصول التربية*. دار غيداء للنشر والتوزيع.

المكي، هـ. (2015). *سؤال القيم بصيغ متعددة: نماذج في العلوم الاجتماعية والإعلام والتربية والآداب والثقافة*. مركز نماء للبحوث والدراسات.

مصطفى، م. والذهبي، إ. (2014). دور الإدارة المدرسية في الحد من ظاهرة التسرب المدرسي. *مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية*، العدد 5.

الناصر، ع. ا. س. (2014). *التسرب من التعليم: الطريق المفتوح نحو عمل الأطفال*. دائرة المكتبة الوطنية.

نصر، ا. ع. ع. ا. (2004). *تدني مستوى التحصيل والإنجاز المدرسي: أسبابه وعلاجه*. دار وائل للنشر.

نقاز، س. أ. (دس). ظاهرة التسرب المدرسي في المؤسسة التربوية الجزائرية. *دفاتر مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة*، جامعة بسكرة.

وزارة التربية الوطنية. (2005). *النشرة الرسمية للتربية الوطنية*، الجزائر، العدد 489.

منظمة اليونيسف الجزائر. (2022). التقرير السنوي
https://www.unicef.org/algeria/documents/rapport-annuel-2022

Hakem, B. (2019). *La Déperdition Scolaire*. forum des démocrates.